

Distr.: Limited
1 August 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الثالثة

تشكيلة غينيا - بيساو

٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨

الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو

٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨

المحتويات

الفقرات الصفحة

٣	١ معلومات أساسية	أولا -
٤	٧-٢ مبادئ التعاون	ثانيا -
٤	١٢-٦ السياق	ثالثا -
٦	٤٩-١٣ الأهداف وتحليل الأولويات والتحديات والمخاطر فيما يتعلق ببناء السلام	رابعا -
٦	١٦-١٣ الأهداف	ألف -
٧	٤٨-١٧ تحليل الأولويات والتحديات والمخاطر فيما يتعلق ببناء السلام	باء -
٧	١٩-١٧ ١ - الانتخابات والبناء المؤسسي للجنة الوطنية للانتخابات	
٨	٢٦-٢٠ ٢ - تدابير إصلاح الاقتصاد الكلي والهياكل الأساسية، ولا سيما في قطاع الطاقة	
١٠	٣٤-٢٧ ٣ - إصلاح قطاع الأمن	



١٢	٤١-٣٥	٤ - تعزيز نظام العدالة، وتوطيد سيادة القانون، ومكافحة الاتجار بالمخدرات
١٣	٤٦-٤٢	٥ - إصلاح الإدارة العامة وتحديثها
١٤	٤٨-٤٧	٦ - الجوانب الاجتماعية الحاسمة لبناء السلام
١٥	٤٩	جيم - الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لبناء السلام في غينيا - بيساو
١٥	٦٤-٥٠	خامسا - الالتزامات المتبادلة
١٥	٥١	ألف - ستقوم حكومة غينيا بيساو بما يلي:
١٨	٥٢	باء - اللجنة
٢١	٥٤-٥٣	جيم - الشركاء الدوليون
٢١	٥٣	١ - منظومة الأمم المتحدة
		٢ - المؤسسات المالية الدولية والمانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية
٢٢	٥٤	دال - أصحاب المصلحة الآخرون (المجتمع المدني، بما في ذلك الطوائف الدينية، والقطاع الخاص
٢٣	٥٧-٥٥	١ - المجتمع المدني، بما في ذلك السلطات التقليدية والدينية والمجتمعات المحلية .
٢٣	٥٦	٢ - المنظمات النسائية
٢٤	٥٧	٣ - القطاع الخاص
٢٥	٥٨	سادسا - استعراض التقدم المحرز والرصد
٢٥	٦٤-٥٩	

أولا - معلومات أساسية

- ١ - في رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، طلبت حكومة غينيا - بيساو إلى الأمين العام أن يضع البلد على جدول أعمال اللجنة. وقام الأمين العام بعرض هذه الرسالة على مجلس الأمن في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧.
- ٢ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بعث رئيس مجلس الأمن برسالة إلى رئيس اللجنة يلتمس فيها مشورتها بشأن الوضع في البلد (انظر S/2007/744). وقامت اللجنة التنظيمية التابعة للجنة، في جلستها المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بإنشاء تشكيلة غينيا - بيساو برئاسة ماريا لوزا ريبيريو فيوتي، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة.
- ٣ - وفيما بعد دعت اللجنة حكومة غينيا - بيساو وشركاءها إلى وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام في غينيا - بيساو، وفقا لولايتها، ولا سيما على النحو المحدد في الفقرة ٢ (أ) و (ب) من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥).
- ٤ - وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قامت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو بزيارة هذا البلد لإقامة اتصال مع السلطات المحلية والحصول على المعلومات من مصادرها الأولية بشأن تحديات بناء السلام. وشرعت الحكومة، والفريق القطري التابع للأمم المتحدة واللجنة بعملية وضع هذا الإطار الاستراتيجي في آذار/مارس ٢٠٠٨، على أن يتولى هذا الإطار توجيه المشاركة والحوار بين حكومة غينيا - بيساو، واللجنة وأصحاب المصلحة الآخرين في السعي لتوطيد السلام في غينيا - بيساو. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أعلن الأمين العام عن تخصيص موارد من صندوق بناء السلام لأول مرة (٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) لتمويل مبادرات بناء السلام السريعة الإنجاز.
- ٥ - كما واصلت تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة وضع هذا الإطار الاستراتيجي بتنظيم سلسلة من الاجتماعات المواضيعية غير الرسمية، وإعداد وثائق معلومات أساسية ورسم خرائط تفصيلية للموارد والثغرات في عملية بناء السلام في غينيا - بيساو (نيسان/أبريل ٢٠٠٨) وقيام وفد من اللجنة بزيارة غينيا - بيساو في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

ثانيا - مبادئ التعاون

- ٦ - فيما يلي بيان بمبادئ التعاون:

- (أ) الملكية الوطنية. أهمية الملكية الوطنية والمسؤولية الأساسية لحكومة غينيا - بيساو وشعبها عن توطيد السلام والتنمية والرخاء والديمقراطية في غينيا - بيساو؛
- (ب) الشراكة والمساءلة المتبادلة. يتطلب السلام المستدام وجود شراكة قوية تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمساءلة بين حكومة وشعب غينيا - بيساو وشركائها الدوليين؛
- (ج) الشمول. لا بد من أن يضطلع مختلف أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات النسائية والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والمنظمات الدينية، والمؤسسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الثنائيون بدور أساسي في بناء السلام؛
- (د) المشاركة المستمرة. بناء السلام عملية طويلة الأجل ويتطلب مشاركة مستدامة ويمكن التنبؤ بها من جميع أصحاب المصلحة؛
- (هـ) التنسيق. ينبغي للأنشطة المضطلع بها بموجب هذا الإطار أن تستفيد من أعمال وإنجازات بناء السلام التي تحققت مؤخرا، دون تكرار الالتزامات والاستراتيجيات الحالية لتوطيد السلام.

ثالثا - السياق

٧ - منذ النزاع المسلح الذي نشب في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، اتسمت الحالة السياسية في غينيا - بيساو بالتغيير السريع للحكومات، والانقسامات الداخلية في الأحزاب السياسية، والتوترات بين السلطات العسكرية والمدنية. وأدت كثرة التغييرات في الحكومة إلى تقويض الاستمرارية في السياسات الوطنية ووضع الخطط الاستراتيجية من أجل الانتعاش والتنمية في البلد. ولطالما اعتبر البلد "من أيتام المعونة"، محروما من المساعدة الخارجية المستمرة. وفي السنوات الأخيرة، تم إحراز بعض التقدم نحو استعادة النظام الدستوري وتحقيق الاستقرار السياسي. غير أن مؤسسات الدولة لا تزال في حاجة إلى تعزيز حتى تتمكن الحكومة من توفير الخدمات الأساسية للسكان، وتعزيز النمو الاقتصادي وضمان السلام والاستقرار في الأجل الطويل.

٨ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، وقعت أكبر ثلاثة أحزاب سياسية وهي: الحزب الأفريقي لاستقلال الرأس الأخضر وغينيا - بيساو وحزب التجديد الاجتماعي والحزب الديمقراطي الاجتماعي الموحد، ميثاقا وطنيا للاستقرار السياسي واتفاقا للاستقرار البرلماني والحكومي لمدة ١٠ سنوات. وقد أسفر ميثاق الاستقرار في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ عن تشكيل حكومة

جديدة ذات قاعدة واسعة برئاسة رئيس الوزراء دافا كابي من الحزب الأفريقي لاستقلال الرأس الأخضر وغينيا بيساو، إيدانا ببدء حقبة تتسم بقدر أكبر من الثقة الدولية في البلد.

٩ - وبدأت الحكومة الجديدة في تنفيذ تدابير هامة لمعالجة الأزمة الاقتصادية، وتحسين الإدارة العامة ومكافحة الفساد. كما إنها نجحت في إشراك أو إعادة إشراك الشركاء الدوليين. ويشمل ذلك النجاح اعتماد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بوجه خاص على نجاح خطة الطوارئ المالية منذ عام ٢٠٠٧. ويمكن أن يؤدي الأداء المرضي للمساعدة الطارئة بعد انتهاء النزاع لصندوق النقد الدولي إلى تمهيد الطريق لتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف.

١٠ - وقامت حكومة غينيا - بيساو، بدعم من شركائها الدوليين، بوضع عدد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتحقيق السلام والاستقرار والانتعاش الاقتصادي، كاستراتيجية الحد من الفقر وخطة إصلاح قطاع الأمن. وعلاوة على ذلك، تتصدى البرامج التي يتولى الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف تنفيذها لمعالجة معظم المجالات ذات الأولوية المحددة من أجل توطيد السلام. ويتمثل التحدي الرئيسي المتبقي في ضمان توفير التمويل الكافي وتنسيق جهود توطيد السلام وإرساء الأساس للمشاركة مع البلد في الأجل الطويل. ويتسم الحفاظ على الاستقرار الذي تحقق حتى الآن، في ضوء ميثاق الاستقرار السياسي واستعداد الحكومة للمضي قدما في تنفيذ الإصلاحات اللازمة، بأهمية حاسمة لضمان استمرار دعم المجتمع الدولي بطريقة موضوعية ومنسقة. وسيتيح استمرار الدعم الخارجي بدوره الفرصة لمزيد من توطيد الاستقرار السياسي وإرساء الأساس لسلام طويل الأمد في البلد.

١١ - هذا وقد تم وضع الإطار الحالي لكفالة استمرار اهتمام المجتمع الدولي بتقديم المزيد من الدعم السياسي والمالي والتقني لدعم جهود توطيد السلام في غينيا - بيساو. ويحدد هذا الإطار الإجراءات المحددة التي تلتزم حكومة غينيا - بيساو واللجنة وأصحاب المصلحة الآخرون بالقيام بها للتصدي للتحديات والمخاطر الأكثر أهمية للحفاظ على السلام وتوطيده. وسوف يعمل هذا الإطار على توجيه عمل اللجنة وحكومة غينيا - بيساو عن طريق إبراز أنشطته بناء السلام الرئيسية التي ينبغي الاضطلاع بها في الآجال القصير والمتوسط والطويل.

١٢ - ويمثل الإطار وثيقة مرنة يمكن تعديلها بالاشتراك بين حكومة غينيا - بيساو واللجنة استجابة للتطورات التي تستجد في عملية توطيد السلام في غينيا - بيساو، خصوصا في ضوء الإعداد للانتخابات التشريعية ومتابعتها.

١٣ - وسيتم تنسيق تنفيذ هذا الإطار عن كثب مع الأنشطة الحالية والمقبلة المضطلع بها من خلال صندوق بناء السلام التي سينظر فيها في عملية استعراض ورصد التقدم المحرز. وقد

سبق أن خصص الصندوق مبلغ ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للأنشطة الحفازة لبناء السلام (أ) لتحسين قطاع الأمن والدفاع؛ (ب) تحسين قطاع العدالة؛ (ج) وتهيئة الظروف والبيئة المواتية للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ (د) وتحسين الحكم الديمقراطي والمشاركة. ووافقت اللجنة التوجيهية الوطنية على أربعة مشاريع محددة لإصلاح ثكنة عسكرية، وإصلاح سجن بيساو، وتوفير العمالة للشباب، وتقديم الدعم المباشر لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

رابعاً - الأهداف وتحليل الأولويات والتحديات والمخاطر فيما يتعلق ببناء السلام

ألف - الأهداف

١٤ - تمشيا مع مبدأ الملكية الوطنية، قامت حكومة غينيا - بيساو بتحديد الأولويات الرئيسية التالية من أجل توطيد السلام في البلد:

- (أ) الانتخابات وتقديم الدعم المؤسسي للجنة الانتخابات؛
- (ب) اتخاذ تدابير لدفع عجلة الاقتصاد وإصلاح الهياكل الأساسية، ولا سيما في قطاع الطاقة؛
- (ج) إصلاح قطاع الأمن؛
- (د) تعزيز قطاع العدالة، وتوطيد سيادة القانون ومكافحة الاتجار بالمخدرات؛
- (هـ) إصلاح الإدارة العامة؛
- (و) القضايا الاجتماعية الحاسمة لبناء السلام.

١٥ - وتعتبر التحديات التي تواجه غينيا - بيساو معقدة وتشمل جميع القطاعات، مما يستلزم بذل جهود كبيرة متعددة الأبعاد والتنسيق فيما بينها. ولذلك، فإن الأولويات في هذا الإطار مترابطة ويعتمد التنفيذ الكامل لإحدى هذه الأولويات على التقدم المحرز في الوفاء بالأولويات الأخرى. فعلى سبيل المثال، يتصل عدم الاستقرار السياسي في غينيا - بيساو في نهاية المطاف بمشاشة المؤسسات غير القادرة على كفالة سير عمل الدولة، وعلى تقديم الخدمات العامة الأساسية. ويتطلب تعزيز مؤسسات الدولة قاعدة مالية راسخة، التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال عملية من النمو الاقتصادي المطرد. ويعتمد الانتعاش الاقتصادي على وجود هياكل أساسية صالحة للعمل، والتي تعتبر أيضاً حاسمة بالنسبة لعمل

الدولة. وسيؤثر النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل تأثيراً إيجابياً في إصلاح قطاع الأمن، لا سيما فيما يتعلق بعنصر تسريح قواته.

١٦ - ولا بد من أن تراعي استراتيجية بناء السلام في الوفاء بالأولويات القطاعية المحددة أعلاه، الحاجة إلى تحسين التنسيق والترابط بين الجهود التي يبذلها حالياً كل من الشركاء الوطنيين والدوليين. وفي هذا السياق، ينبغي أن يوضع في الاعتبار، في تصور تنفيذ البرامج والمشاريع، المدى الذي تؤدي فيه التدخلات في إحدى المجالات ذات الأولوية، إلى توليد آثار عرضية إيجابية في أولويات أخرى. وتتطلب الاستراتيجية أيضاً اتخاذ إجراءات على المدى القصير والمتوسط والطويل. ويجب أن يتواءم النظر في الجوانب القصيرة الأجل مع الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل وأن تدمج فيها. كما يجب أن تشمل جهود بناء السلام تقديم الدعم لتعزيز القدرة الاستيعابية للمؤسسات الوطنية.

١٧ - وستراعى الشواغل المتعلقة بالمسائل الجنسانية وبحقوق الإنسان وتعمم في النظر في المجالات ذات الأولوية وتنفيذ الإطار باعتبارها أولوية شاملة. وسيستند هذا النهج إلى المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري المتعلق بحقوق المرأة الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الشعوب، وقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن الدوليين، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وقدمت المرأة في غينيا - بيساو إسهامات هامة في تحقيق السلام. غير أنها ما زالت تعاني من عدم المساواة في مكان العمل وفي البيت، وكثيراً ما تعيش في ظروف مخوفة بالمخاطر. وينبغي العمل على تلبية الاحتياجات التي تنفرد بها المرأة، ليس فقط بهدف تحسين ظروف معيشتها وعملها، ولكن أيضاً من أجل الاستفادة من مساهمتها بصفقتها وكيلا لبناء السلام.

باء - تحليل الأولويات والتحديات والمخاطر فيما يتعلق ببناء السلام

١ - الانتخابات والبناء المؤسسي للجنة الوطنية للانتخابات

١٨ - تمثل الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، معلماً هاماً من معالم الاستقرار والديمقراطية المستمرة في البلد، وتجري الأعمال التحضيرية للانتخابات. وتتمس الحاجة إلى بذل جهود إضافية في الأجل القصير لوضع اللامسات الأخيرة على عملية تسجيل الناخبين، وتعزيز التثقيف المدني، وضمان تعبئة الموارد، ومعالجة متأخرات رواتب موظفي الانتخابات وكفالة اعتماد بعثات المراقبين المحلية والدولية. ولا بد من اتخاذ

تدابير لضمان تمكن النساء والشباب والمجتمعات المحلية المهمشة من المشاركة الكاملة في العملية الانتخابية.

١٩ - ولا يزال تأمين مساعدات مالية وتقنية كافية بمثابة التحدي الرئيسي في الإعداد للانتخابات. وعلى الرغم من ترحيب الحكومة بالمساهمات المقدمة من الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، فإنها تعترف بأنه من مجموع ميزانية الانتخابات (٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) لا يزال يتعين سد فجوة مالية كبيرة بمبلغ (٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة). وهناك حاجة إلى الدعم من حيث تقديم المساعدة المالية والتدريب التقني وتنظيم حلقات عمل لموظفي الانتخابات، وتوفير المواد الانتخابية وغيرها من المواد المتعلقة بالنقل والإمداد، وبناء قدرات وسائط الإعلام الوطنية في مجال إعداد التقارير عن الانتخابات. وتبلغ حصة الحكومة من تكاليف الانتخابات المقبلة، وتكاليف الإدارة والتنظيم والمرتبات المتأخرة من الانتخابات السابقة. وأشارت الحكومة إلى أنها لن تكون قادرة على تغطية تلك التكاليف من دون مساعدة مالية خارجية.

٢٠ - وسيظل ضمان التزام جميع الأحزاب السياسية بميثاق الاستقرار أولوية حاسمة في أعقاب الانتخابات التشريعية. وستكون هناك حاجة لدعم المجتمع الدولي في الأجلين القصير والمتوسط لإجراء الانتخابات اللاحقة - ولا سيما الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٠، التي ينبغي أن يبدأ الإعداد لها بعد الانتهاء من الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بوقت قريب.

٢ - تدابير دفع عجلة الاقتصاد وإصلاح الهياكل الأساسية، ولا سيما في قطاع الطاقة

٢١ - كما ورد في تقرير الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من الصعب بناء السلام بدون أساس اقتصادي صلب. ويعتبر تنشيط الاقتصاد في غينيا - بيساو أمراً لا غنى عنه لإيجاد فرص العمل، وتوليد الثروة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان. كما يساهم النمو الاقتصادي في توليد الإيرادات العامة اللازمة لكي تقوم الحكومة بتحسين حالة الميزانية وضمان الاستقرار الاجتماعي.

٢٢ - ويتطلب تنشيط اقتصاد غينيا - بيساو اتخاذ إجراءات متضافرة وهادفة من أجل تنويع الإنتاج. ويمكن أن تبدأ أي استراتيجية شاملة بتوفير الحوافز في الأجل القصير، إضافة قيمة إلى حوز الكاجو، وهو المنتج الرئيسي في البلد، الذي يصدر حالياً بالجملة بأسعار منخفضة. ويمكن أن يستفيد البلد في الأجلين من المتوسط إلى الطويل من توسيع نطاق الصادرات الزراعية، بما فيها الأرز، وتطوير صناعة صيد الأسماك والسياحة. ويمكن أن تساهم

إعادة تنشيط الاقتصاد أيضا في الجهود المبذولة حاليا لمكافحة الاتجار بالمخدرات وضمان استدامة جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

٢٣ - بيد أن تنويع الاقتصاد يتوقف على إصلاح الهياكل الأساسية للبلد، ولا سيما في قطاعات الطاقة والمياه والاتصالات والنقل. ويتطلب النمو الاقتصادي المستدام أيضا وجود نظام مالي ومصرفي سليم. وفي الأجلين المتوسط والطويل، يمكن أن يفيد اتخاذ تدابير لتحسين إدارة المالية العامة من أجل تعزيز خطط تقديم القروض الصغيرة وتسهيل تدفق التحويلات واستخدامها بطريقة مثمرة في المساعدة على تحريك الأنشطة الاقتصادية الجديدة كذلك. ويجب أن تراعي السياسات والبرامج التي يتم وضعها في مجال التنمية الاقتصادية تمكين المرأة من خلال تحسين إمكانية حصولها على خطط الائتمان والتدريب، كما هو الحال في إدارة الأعمال التجارية واستخدام التكنولوجيا الجديدة، الأمر الذي يمكنها من وضع الأنشطة الاقتصادية الخاصة بها.

٢٤ - ومن شأن مثل هذه المبادرات، إذا اقترنت بإعادة النظر في الأطر القانونية الحالية واتخاذ تدابير ترمي إلى التخفيف من البيروقراطية، أن تهيئ الظروف المواتية للقطاع الخاص وتوفر حافزا مهما لإيجاد مصادر جديدة للنمو وفرص العمل. كما يمكن أن يكون إيجاد فرص عمل للشباب طريقة فعالة لمنع الشباب من الانخراط في الاتجار بالمخدرات.

٢٥ - ونظرا لمحدودية الموارد المالية والبشرية في غينيا - بيساو، فإن تنفيذ السياسات والإصلاحات الوطنية يتطلب الدعم المستمر من المجتمع الدولي. وحتى الآن، لم يتم تأمين سوى ٤٣ في المائة من الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر. ونظرا لأنه تم الوفاء بالتبرعات المعلنة لدعم الميزانية إلى حد كبير، فإن تقديم المساعدة لبرامج ومشاريع التنمية، وبالنسبة للجزء الأكبر منها، لم يتحقق بعد.

٢٦ - وفي ضوء الاحتياجات المحددة التي تنفرد بها غينيا - بيساو بوصفها بلدا ضعيفا مثقلا بالديون خارجا من النزاع، فإنه لا بد من التحلي بالإبداع والمرونة لتمكين البلد من الاستفادة الكاملة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك إلغاء الديون المتعددة الأطراف في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين.

٢٧ - وما برحت أزمة الطاقة في غينيا - بيساو لا تقتصر في إعاقها على النمو الاقتصادي فحسب، وإنما تتعدى ذلك أيضا إلى توفير المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى التعليم الملائم والخدمات الصحية. وتشكل إمدادات الكهرباء مجرد جزء (حوالي ١٠ في المائة) من إجمالي الطلب في مدينة بيساو. وفي المناطق الداخلية من البلد، ليس هناك كهرباء فعليا. ونظرا لأنه يجري إنتاج ٩٠ في المائة من الطاقة عن طريق حرق الخشب والفحم النباتي، فإن

أي سياسة فعالة في مجال الطاقة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار بصورة كافية حماية الغابات وإدارتها. ويتمثل التحدي الرئيسي أمام تنفيذ الاستراتيجيات الحالية للتغلب على أزمة الطاقة، مثل الخطة الرئيسية للطاقة (التي ستوضع في صيغتها النهائية في ٢٠٠٩)، في الافتقار إلى التمويل الكافي والقدرة التقنية والإدارية. وفي عام ٢٠٠٧، وافقت الحكومة على تشريع يهدف إلى تحرير قطاع الطاقة، على الرغم من أنه لم يتم بعد وضع إطار تنظيمي من أجل تنفيذ القانون. وتعمل مجموعة البنك الدولي، من خلال المؤسسة الإنمائية الدولية، مع حكومة غينيا - بيساو للمساعدة بمبلغ (٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) على حل مشكلة إمداد العاصمة بيساو بالطاقة، من خلال توفير المولدات المؤجرة كتدبير قصير الأجل، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية لتعزيز القدرة الإدارية (الجانب التجاري) لشركة الكهرباء والمياه في البلد، وإصلاح جزء من شبكة التوزيع، واتخاذ تدابير لزيادة قدرة إنتاج الطاقة الكهربائية، وتركيب ١٥ ٠٠٠ عداد للدفع المسبق. وقد أعلنت الجماعة الأوروبية عن التبرع بمبلغ ٢٣ مليون يورو لإصلاح قطاع الطاقة، وخاصة لإصلاح وتعزيز شبكة التوزيع الكهربائي للعاصمة بيساو، منها ٨ ملايين يورو لمساهمة الحكومة في مشروع الطاقة الكهرومائية للمنظمة الإقليمية لتنمية حوض نهر غامبيا، و ٣ ملايين يورو إضافية لبناء مراكز لتوزيع المياه في المناطق الريفية مجهزة بالنظم الشمسية. أما بالنسبة للتنمية في الأجل الطويل، سيكون من المهم التعجيل بسد فجوة التمويل اللازم لمشروع الطاقة الكهرومائية هذا الذي يتوخى أن ينفذ بدعم من الشركاء الدوليين، واستكشاف وتطوير مصادر الطاقة البديلة في المناطق الريفية.

٣ - إصلاح قطاع الأمن

٢٨ - يعترف على نطاق واسع بأن إصلاح قطاع الأمن هو أمر حيوي للاستقرار السياسي والأمن والانتعاش الاقتصادي في البلد. ويجب أن يكون إصلاح هذا القطاع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً مع الجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، ولا سيما إصلاح قطاع العدالة، والجهود المبذولة لمكافحة المخدرات.

٢٩ - وتتسم القوات المسلحة في غينيا - بيساو بالعدد المفرط من الأفراد العسكريين الموزع على نحو غير متناسب في هرم معكوس بين الضباط والعرفاء والرتب الدنيا؛ وعدم كفاية نظام التوظيف؛ والافتقار إلى هياكل التدريب؛ وظروف المعيشة الحرجة؛ وعجز الإطار القانوني؛ وضعف آليات الرقابة المدنية وتداخل الصلاحيات والولايات.

٣٠ - وقد يحتاج تخفيض حجم القوات المسلحة إلى الاعتماد على الدروس المستفادة من فشل البرامج السابقة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالنظر إلى الروابط الوثيقة

التي تربط بين قوات الدفاع والأمن مع كفاح التحرير الوطني، فإن إصلاح قطاع الأمن يجب يضع في الاعتبار هذه العضلة التي يشكلها وجود المحاربين القدماء في النضال من أجل التحرير، وأن يجد علاجاً لها وبشكل نهائي. وتمس الحاجة إلى وضع نظام عملي للمعاشات التقاعدية قبل تنفيذ أي برنامج جدي للتقاعد.

٣١ - وقامت حكومة غينيا - بيساو، بدعم من الشركاء الدوليين، بوضع خطة لإصلاح قطاع الأمن للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. وتتوخى هذه الخطة إجراء تخفيض في حجم القوات المسلحة وإنشاء حرس وطني وقوات جديدة للشرطة والأمن. وتحتضن الخطة بدعم القوات المسلحة والمجتمع الدولي.

٣٢ - وعلى الرغم من تهيئة بعض الظروف اللازمة لتنفيذ خطة إصلاح قطاع الأمن، فإن تعبئة الموارد لا تزال تشكل تحدياً بالغ الخطورة. وتبلغ تكاليف الخطة ١٨٣,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تم استلام مبلغ ٦٢,٣ مليون دولار منها من التبرعات المعلنة. ويتطلب التنفيذ الناجح للخطة دعماً مادياً ومالياً كافياً؛ والالتزام المستمر من قبل الشركاء الوطنيين والدوليين؛ وتعزيز القدرات الوطنية اللازمة لضمان الملكية الوطنية؛ والإرادة السياسية المستمرة للحكومة لإجراء الإصلاحات اللازمة.

٣٣ - ولا بد من أن تراعي جهود إعادة الإدماج الحاجة إلى توفير موارد كافية وأن تنفذ على نحو شامل مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لأفراد الأمن السابقين. ومن شأن وجود عدد أكبر من النساء في قوات الدفاع والأمن أن يساهم في جعلها أكثر توازناً وتمثيلاً.

٣٤ - وهناك عدد من العوامل التي قد تعيق تنفيذ الخطة، ومنها على وجه الخصوص: عدم الاستقرار السياسي، والافتقار إلى الموارد المالية والمادية، وعدم القدرة على تهيئة الظروف الاجتماعية والمادية والمالية اللازمة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعدم تقديم مدفوعات المعاشات التقاعدية، والفقر والتدهور الشامل في الأحوال المعيشية لقوات الأمن، وانتشار الأسلحة الصغيرة والجريمة المنظمة.

٣٥ - وفي الأجلين من القصير إلى المتوسط، وفي سياق هذا الإطار، ستولى الأولوية لصياغة ومواءمة الإطار القانوني الوطني لقطاع الدفاع والأمن فضلاً عن تحسين إدارة الموارد البشرية، مع مراعاة الحاجة إلى التوازن الجنساني والإثني والإقليمي في تشكيل القوات واتباع أساليب وممارسات أكثر شفافية للتوظيف. ومن الضروري أيضاً إعادة النظر في الأطر القانونية كوسيلة لتحديد الواضح لصلاحيات وولايات مختلف قوات الدفاع والأمن. وتحتاج قوات الدفاع والأمن إلى أن تتعاون بشكل فعال على مكافحة الاتجار بالمخدرات على نحو شامل.

٤ - تعزيز قطاع العدالة، وتوطيد سيادة القانون، ومكافحة الاتجار بالمخدرات

٣٦ - لا يزال قطاع العدالة يواجه الكثير من التحديات ويتطلب إجراء إصلاحات شاملة لكفالة تمكن الدولة من الوفاء بمهمتها المتمثلة في إنشاء نظام قضائي ملائم وكفؤ ومجهز بما يلزم لتقديم الخدمات إلى السكان. ويتطلب النظام القضائي تعزيز القدرة المؤسسية التي تضمن إقامة العدل على نحو سليم وتوطيد سيادة القانون. وتمس الحاجة إلى بذل جهود إضافية لوضع وإعداد تشريعات وطنية، وفقا للعملية الدستورية، وتحسين فرص وصول السكان إلى العدالة وسيادة القانون. وتمس الحاجة إلى إنشاء محاكم إدارية ودستورية في إطار إصلاح الهيكل الإداري للقضاء.

٣٧ - ولا تتمتع المرأة بإمكانية الوصول إلى العدالة على قدم المساواة، ولا سيما بالنسبة لحالات العنف القائم على نوع الجنس. وتمس الحاجة إلى اتباع نهج متكامل من أجل حماية حقوق الإنسان للنساء والأطفال، من خلال إنشاء آليات محددة في المؤسسات المسؤولة ذات الصلة، أو من خلال سن تشريعات. ويمكن أن يشمل ذلك بشكل خاص تقديم الدعم والحماية والخدمات للضحايا، وتوعية وتدريب الموظفين في نظامي العدالة والأمن، وصياغة القوانين والسياسات التي تعزز الحماية الفعالة.

٣٨ - وتتصل الأولويات العاجلة في قطاع القضاء بضرورة توفير عدد كاف من الموظفين المدربين وغير ذلك من الموارد البشرية؛ والوسائل اللوجستية وظروف عمل مناسبة (المركبات والحواسيب والهواتف وآلات الفاكس، وما إلى ذلك)، وأماكن مناسبة لأداء الواجبات وتقديم الخدمات. وهذا أمر ضروري للمحافظة على الاستقرار وتعزيز الثقة والأمل في إقامة العدل.

٣٩ - وتتصل الأولويات في الأجلين من المتوسط إلى الطويل، بالحاجة إلى تعزيز القدرة الشاملة لقطاع العدالة، بما في ذلك من خلال إعادة النظر في الأطر القانونية مثل قانون الإجراءات الجنائية، وقانون الرسوم القضائية، بما يكفل مواءمتها مع القانون الدولي وصكوك حقوق الإنسان. وينبغي اتخاذ تدابير لضمان إدماج المعاهدات التي تعتبر غينيا - بيساو من الأطراف الموقعة عليها، مثل معاهدة منظمة مواءمة قوانين الأعمال التجارية في أفريقيا، في التشريعات الوطنية وتنفيذها.

٤٠ - ويجري تنفيذ بعض البرامج لمواجهة تحديات قطاع العدالة. فعلى سبيل المثال، قدم صندوق بناء السلام دعماً لإصلاح سجون مختارة في بيساو ومانسوا وبافاتا، ولتوفير معدات المراقبة وغيرها من معدات إدارة السجون إلى الشرطة القضائية، في إطار خطة الحكومة التنفيذية لمكافحة المخدرات.

٤١ - وينبغي التصدي لمعالجة القيود الشديدة التي تعاني منها غينيا - بيساو في مجال إنفاذ القانون كجزء من الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما فيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالبشر والمهجرة غير المشروعة والإرهاب والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتترتب على الاتجار غير المشروع بالمخدرات في غينيا - بيساو آثار سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية هائلة. ومع وجود أكثر من ٤٠٠ كيلومتر من الساحل وأكثر من تسعين جزيرة متفرقة معظمها غير مأهول، فإن غينيا - بيساو تفتقر إلى المراقبة والإشراف السليمين في البحر والبر والمجال الجوي. وعلى الرغم من القدرات المحدودة لمؤسسات إنفاذ القانون في قطاع العدالة، فإنها تحاول الانخراط في مكافحة الإجرام العام والجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالمخدرات. ومن شأن أي زيادة في قدراتها ولو كانت متواضعة أن تحسن فعالية هذه الجهود إلى حد بعيد.

٤٢ - وقد اعتمدت حكومة غينيا - بيساو، في تموز/يوليه ٢٠٠٧، إدراكا منها للتهديد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات للسلام والاستقرار، الخطة الطارئة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حاليا على مساعدة غينيا - بيساو في عملية التصديق على المعاهدات الدولية الأخرى ذات الصلة في هذا المجال. وتبلغ ميزانية الخطة التنفيذية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، التي تنفذها الحكومة على ثلاث مراحل والتي تم وضعها بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ١٩,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد قدمت هذه الخطة إلى المجتمع الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في المؤتمر الدولي المنعقد في لشبونة بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات في غينيا - بيساو الذي تم فيه الإعلان عن التبرع بمبلغ ٦,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل تنفيذه.

٥ - إصلاح الإدارة العامة وتحديثها

٤٣ - إصلاح الإدارة العامة هو جزء من الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر وتعتبره الحكومة ضروريا لتحسين إدارة الأموال العامة، وتحسين القدرة على جمع الإيرادات المحلية. وتشمل العناصر الرئيسية للإصلاح الإداري للحكومة التدابير الرامية إلى (أ) تعزيز قدراتها وجعلها أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة؛ (ب) تحسين إدارة المالية العامة؛ (ج) تهيئة الظروف الكفيلة بتنفيذ السياسات العامة. وعلى الرغم من وجود التزام واضح بتحسين توازن الميزانية، فإن الحكومة لم تكن قادرة على عكس اتجاه الحالة الحرجة لميزانيتها. ولا يزال

دعم الميزانية يشكل عاملاً حاسماً بالنسبة لقدرة الحكومة على تسديد فاتورة الأجور والتأخرات الماضية. والبلد مثقل بالديون، ويقدر الدين الخارجي العام بأكثر من ١,١ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة (أو ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلد لعام ٢٠٠٦)، ولم يستفد حتى الآن من تخفيف عبء الديون بالكامل. ولذلك، فإن غينيا - بيساو سوف تحتاج إلى استمرار الحصول على المنح وتدفقات المعونة التساهلية في الأجل المتوسط. وينبغي أن تقترن الزيادة اللازمة في المعونة الخارجية بالمساعدة التقنية لتحسين الأداء المؤسسي وبالتالي تحسين القدرة على الاستيعاب.

٤٤ - ويشكل التسييس المفرط للإدارة العامة والتوزيع غير المتساوي لموظفي الخدمة المدنية الذين يتركز معظمهم في العاصمة بيساو، عبئاً مالياً ثقيلاً على الدولة. كما يعاني القطاع العام من عدم وجود خطط مهنية وبرامج لبناء القدرات. وتشمل التدابير التي يمكن أن تسهم في تحسين إدارة الموارد البشرية وبناء قدرات الإدارة العامة ما يلي: (أ) تنفيذ نظام للتقاعد والمعاشات التقاعدية للعاملين؛ (ب) إنشاء نظام إلكتروني لإدارة العاملين ومرتباهم؛ (ج) وضع وتنفيذ خطة لإدارة الحياة الوظيفية؛ (د) وضع خطة وطنية لتطوير بناء القدرات.

٤٥ - وهناك حاجة إلى وضع سياسات وتشريعات وآليات لدعم وحماية المرأة من أجل تيسير زيادة مشاركتها والنهوض بها في الإدارة العامة على مستويات صنع القرار.

٤٦ - ويمكن في الأجل القصير، اتخاذ عدد من التدابير لدعم الحكومة في إجراء إصلاحات في مجالات مثل إنشاء نظام محوسب لإدارة العاملين ورواتبهم، وبناء القدرات من خلال إنشاء أو إصلاح مراكز التدريب أو المدارس في تخصصات الإدارة العامة.

٤٧ - وسوف تحتاج الحكومة في الأجلين المتوسط والطويل، إلى المساعدة في مبادراتها الرامية إلى إعادة تحديد مهام الجهاز الإداري للدولة؛ وتحسين مساءلته وشفافيته؛ وزيادة قدراته على إدارة الموارد البشرية والإدارة العامة.

٦ - المسائل الاجتماعية الحاسمة لبناء السلام

٤٨ - إن من شأن التصدي للتحديات الاجتماعية المتصاعدة في البلد أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام في الأجل الطويل. وتمثل الأزمة الحالية في قطاعي التعليم والصحة مصادر كامنة للاضطرابات الاجتماعية، التي يمكن أن تقوض الاستقرار السياسي. وتؤثر الحالة الهشة للميزانية تأثيراً شديداً على قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعية ومعالجة الأوبئة الصحية مثل الكوليرا.

٤٩ - وأولت الحكومة من خلال الإصلاحات الهادفة الواردة في الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، الأولوية للتدخلات التي تحبذ تنمية القطاع الاجتماعي في المجالات التالية: (أ) التعليم؛ (ب) الصحة؛ (ج) عمالة الشباب وتدريبهم؛ (د) تقديم الدعم إلى الفئات الضعيفة، بما في ذلك من خلال تمويل المشاريع الصغيرة وغيرها من آليات القطاع المالي الشامل. ومن الضروري بذل جهود إضافية لتعبئة الموارد الكافية لتنفيذ الاستراتيجية.

جيم - الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لبناء السلام في غينيا - بيساو

٥٠ - يجب أن تراعي الجهود المبذولة لتوطيد السلام في غينيا - بيساو على النحو الواجب المبادرات التي تنفذها المنظمات دون الإقليمية الحالية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتعزيز التعاون في إطار الاتحاد الأفريقي. ويؤدي ضعف أنظمة الحدود والنزاع عبر الحدود إلى تشجيع الجريمة العابرة للحدود، بما فيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة ونشاط التمرد. وتنطوي هذه الأنشطة في معظم الأحيان على تجنيد العديد من مجموعات الشباب في المنطقة العاطلين عن العمل والذين يشعرون بالإحباط، بمن فيهم الشباب من غينيا - بيساو. ومن المقرر أن يعقد في الرأس الأخضر مؤتمر وزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمناقشة هذه المسألة والاستجابة لها.

خامسا - الالتزامات المتبادلة

٥١ - تؤكد حكومة غينيا - بيساو ولجنة بناء السلام من جديد عزمهما على المساهمة المتبادلة لتعزيز الشراكة وزيادة جهود التعاون والتنسيق من أجل توطيد السلام في غينيا - بيساو، بما في ذلك عن طريق وضع نهج متكامل على الصعيد دون الإقليمي ينطوي على التعاون عبر الحدود فيما بين جميع الشركاء الإقليميين وأصحاب المصلحة ذوي الصلة. وستقوم الحكومة واللجنة بإعادة تقييم التزاماتهما وصقلها في سياق اجتماعات الاستعراض نصف السنوية، وذلك في ضوء الطابع المتطور لهذا الإطار الاستراتيجي والتحديات الناشئة التي تواجه بناء السلام في البلد.

ألف - ستقوم حكومة غينيا - بيساو بما يلي:

٥٢ - تعزيز تنسيق إجراءاتها بالاستناد إلى تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائية المحددة في الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وخطّة إصلاح قطاع الأمن، والخطّة التنفيذية

لمكافحة المخدرات وفيما بين خطط العمل الوطنية الأخرى؛ مع مراعاة احترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، واعتماد نهج متكامل إزاء المسائل الجنسانية في جميع مراحل عملية السلام، بما في ذلك في تنفيذ وتقييم هذا الإطار الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، ستقوم الحكومة بالوفاء بالالتزامات التالية:

الانتخابات والبناء المؤسسي للجنة الانتخابية

(أ) تعزيز قدرة المؤسسات المسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية (اللجنة الانتخابية الوطنية؛ والمكتب الفني للدعم الانتخابي؛ ووزارة الخارجية، ووزارة المالية، وجهات أخرى) بما في ذلك إعداد سجل مستكمل للناخبين والاضطلاع بالأنشطة الحيوية والعاجلة اللازمة لتأمين إجراء عملية انتخابية ملائمة وفعالة وسلمية في عام ٢٠٠٨، بما فيها شن حملات تثقيف وتوعية؛

(ب) وضع أسس متينة لتنمية القدرات ذات الصلة في الأجل الطويل للدورة الانتخابية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، بما فيها الانتخابات الرئاسية والمحلية؛

(ج) تعزيز قدرة النساء وأعضاء الفئات المهمشة على القيام بدور هادف في العمليات السياسية للبلد، كمنظمات ومرشحات على حد سواء؛

تدابير لدفع عجلة الاقتصاد وإصلاح الهياكل الأساسية، ولا سيما في قطاع الطاقة

(د) تشجيع المبادرات الرامية إلى تنويع الاقتصاد، بما في ذلك في مجال الزراعة، وتجهيز المواد الخام، ومصائد الأسماك والسياحة؛

(هـ) ضمان الإدارة الفعالة لإمدادات الكهرباء بمزيد من الشفافية، وذلك بهدف تحقيق التوزيع العادل للإنتاج المحدود للكهرباء في البلد؛

(و) مواصلة اتخاذ تدابير ترمي إلى تنشيط الاقتصاد، مع مراعاة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وبصفة خاصة في توسيع نطاق الإيرادات المالية، وإضافة قيمة إلى المنتجات والصادرات، وإيجاد فرص العمل، وتحفيز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وذلك بهدف تحقيق عائدات فورية للسلام؛

إصلاح قطاع الأمن

(ز) المحافظة على الإرادة السياسية لإجراء الإصلاحات اللازمة في قوات الأمن والدفاع، على النحو المبين في الخطة الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وذلك بدعم من الشركاء

الدوليين، بما في ذلك عن طريق تقليص حجم الأفراد والتعريف الواضح للصلاحيات والولايات؛

(ح) كفالة توفير التدريب المناسب لقوات الأمن المبسطة، بما في ذلك من خلال إعادة بناء كلية وطنية للجيش والشرطة؛

(ط) الحفاظ على إجراءات المتابعة فيما يتعلق بتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتصلة بالعسكريين والمحاربين القدماء في النضال من أجل التحرير الوطني وقوات الأمن؛

(ي) تعبئة جميع الجهود الرامية إلى جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالألغام وتدمير مخلفات الحرب غير المنفجرة، بوصفها تدابير ترمي إلى استعادة الأمن والاستقرار بين السكان الوطنيين؛

تعزيز قطاع العدالة وتوطيد سيادة القانون ومكافحة الاتجار بالمخدرات

(ك) تعزيز الآليات والمؤسسات القضائية القائمة، بما في ذلك من خلال إنشاء محاكم ومرافق احتجاز إقليمية جاهزة للعمل، ولا سيما من أجل بناء القدرات القضائية، بما في ذلك توفير الخدمات القانونية الأساسية في جميع أنحاء البلد؛

(ل) تبسيط قوات الأمن المتعددة في البلد، وضمان وجود تمييز واضح بين ولاياتها وتسلسلها الإداري، وذلك بهدف تطبيع العلاقات بين الوزارات ذات الصلة؛

(م) ضمان التنفيذ الكامل للخطة التنفيذية لمكافحة المخدرات (٢٠٠٧-٢٠١٠)؛

إصلاح الإدارة العامة

(ن) إنشاء وتشغيل نظام محوسب للتنظيم الإداري العام، بما في ذلك مراقبة دفع المرتبات؛

(س) إجراء تعداد عام لجميع موظفي الدولة، وتحديد العدد المناسب من الموظفين العموميين اللازمين لتقديم الخدمات للسكان، مع الاحترام الواجب للقدرات المالية للدولة؛

(ع) إنشاء نظام للمعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة العامة المتقاعدين؛

(ف) إعداد وتنفيذ خطة تنمية لبناء قدرات الموارد البشرية، بما في ذلك إصلاح المنشآت التابعة لمركز التدريب الإداري وإنشاء مدرسة وطنية للإدارة والقضاء؛

الجوانب الاجتماعية الحاسمة لبناء السلام

(ص) اتخاذ تدابير لتسهيل وصول الفئات الاجتماعية الضعيفة إلى المرافق الصحية والتعليمية، عن طريق إعادة بناء الهياكل الأساسية في هذين القطاعين، وتحسين أداء نظام الصرف الصحي، وذلك بهدف التخفيف من مخاطر القلاقل الاجتماعية والعودة إلى النزاع؛

(ق) دعم عمل منظمات مثل المعهد الوطني للمرأة والطفل؛

(ر) الترويج لسياسة إدخال الشباب في مبادرات فرص العمل والتدريب المهني والدعم من أجل توليد العمالة في المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك عن طريق تطوير قدرات المعهد الوطني للشباب على تحسين الإدارة والمتابعة فيما يتعلق بالتدريب الفني والمهني وإيجاد فرص العمل للشباب.

باء - اللجنة

٥٣ - ستقوم لجنة بناء السلام، إدراكاً منها لمسؤوليتها الأساسية تجاه شعب وحكومة غينيا - بيساو لبناء السلام والتنمية في بلدهم، ووفقاً لولايتها على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، والمناقشات التي دارت في تشكيلة غينيا - بيساو بما يلي:

(أ) الحفاظ على مشاركته لغينيا - بيساو لمدة ثلاث سنوات والقيام باستعراض مشترك لمواصلة المشاركة بعد عام ٢٠١١؛

(ب) دعم تنفيذ هذا الإطار ضمن سياق مجالس إدارة المؤسسات الدولية؛

(ج) الدعوة لإقامة علاقة مستمرة وتعزيز الحوار بين حكومة غينيا - بيساو وشركائها الدوليين والمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى زيادة عدد الشركاء الدوليين الذين يدعمون جهود بناء السلام في غينيا - بيساو؛

(د) تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى بشأن مسائل بناء السلام بما يتفق مع هذا الإطار والدعوة لتعزيز وتكامل وجود الأمم المتحدة في غينيا - بيساو؛

(هـ) حشد الاهتمام والدعوة إلى تحقيق مستويات مستدامة من الموارد المالية والمساعدة التقنية لدعم تنفيذ هذا الإطار؛

- (و) إدماج البعد دون الإقليمي في المشاركة مع غينيا - بيساو، ولا سيما من خلال تعزيز الشراكات مع بلدان المنطقة دون الإقليمية وتقديم الدعم للمبادرات العابرة للحدود والمبادرات الإقليمية الرامية إلى توطيد السلام؛
- ٥٤ - تؤكد لجنة بناء السلام من جديد التزامها بدعم الحكومة في تنفيذ الاجراءات في المجالات ذات الأولوية التالية:

الانتخابات

- (أ) دعم غينيا - بيساو في جهودها الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي بما في ذلك عن طريق إجراء انتخابات تشريعية سلمية تتسم بالمصداقية والشفافية في عام ٢٠٠٨ وانتخابات رئاسية في عام ٢٠١٠؛
- (ب) الدعوة إلى تقديم أموال إضافية لسد الفجوة المستمرة في الميزانية الانتخابية، بهدف ضمان إجراء الانتخابات دون إبطاء في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛
- (ج) حشد وتنسيق الدعم المالي والتقني لمساعدة الحكومة في عملية تسجيل الناخبين، وحملات التثقيف المدني وتدريب موظفي الانتخابات؛
- (د) تشجيع الحكومة وجميع الأحزاب السياسية على مواصلة الالتزام بميثاق الاستقرار في المرحلتين السابقتين واللاحقة للانتخابات؛

تدابير لدفع عجلة الاقتصاد وإصلاح الهياكل الأساسية، ولا سيما في قطاع الطاقة

- (هـ) تحديد الثغرات الحرجة في الهياكل الأساسية التي تهدد الاستقرار، ولا سيما في قطاع الطاقة، وتعبئة الموارد للتغلب عليها؛
- (و) تشجيع اتخاذ إجراءات شاملة من جانب القطاع الخاص والحكومة، والشركاء في التنمية، لتحقيق عائد فوري للسلام من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص؛
- (ز) الاعتماد على الاستراتيجيات القائمة لإعادة بناء الهياكل الأساسية، وتنشيط الاقتصاد حتى لا تعود عوامل النزاع التي تحتاج إلى معالجة إلى الانتكاس والعودة إلى النزاع؛
- (ح) تشجيع ودعم جهود الحكومة في سعيها لاتخاذ التدابير التي ترمي إلى تنشيط الاقتصاد، في إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وبصفة خاصة في توسيع نطاق الإيرادات المالية، وإضافة قيمة إلى المنتجات والصادرات وإيجاد فرص للعمل؛

إصلاح قطاع الأمن

(ط) دعم خريطة الطريق لإصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو على النحو الوارد في الوثائق الوطنية الرئيسية مثل خطة الحكومة لإصلاح قطاع الأمن عن طريق الدعوة إلى تقديم دعم إضافي ومتنوع من المجتمع الدولي؛

(ي) تشجيع الشركاء الوطنيين والدوليين للحفاظ على التركيز على السعي إلى اتباع نهج شامل لإصلاح قطاع الأمن يرتبط بروابط واضحة مع قضايا إصلاح قطاع العدالة، والحكم الديمقراطي، والانتعاش الاقتصادي، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛

(ك) دعم الجهود التي تبذلها الحكومة وشركاؤها لضمان نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفئات من موظفي قطاع الأمن والمقاتلين السابقين؛

(ل) دعم الحكومة، في إطار خطة إصلاح قطاع الأمن، لتغيير حجم قوات الأمن والدفاع وفقا لاحتياجات البلد، وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الوقت المناسب، مع توفير الوسائل اللازمة لتحديث وتحسين ظروف المعيشة والعمل للأفراد العسكريين؛

تعزيز قطاع العدالة وتوطيد سيادة القانون ومكافحة الاتجار بالمخدرات

(م) دعم الجهود التي تبذلها حكومة غينيا - بيساو، من خلال أمور منها تعبئة الموارد من أجل بناء قدرات القضاء، بما في ذلك توفير الخدمات القانونية الأساسية في جميع أنحاء البلد؛

(ن) دعم الحكومة والمجتمع المدني في معالجة التحديات الحاسمة من أجل توطيد الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، ولا سيما في مكافحة الإفلات من العقاب والفساد؛

(س) تحديد الفجوات في التمويل وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق لغينيا - بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات، على النحو الوارد في خطة الحكومة لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠؛

(ع) الدعوة إلى اتباع نهج إقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك تقديم الدعم الدولي للبرامج الإقليمية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(ف) دعم جهود بناء القدرات في قطاعي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، وبخاصة لتعزيز الأطر القانونية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، فضلا عن الإجرام العام؛

إصلاح الإدارة العامة

(ص) تشجيع ودعم جهود الحكومة في مجال إصلاح الإدارة العامة ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. بما في ذلك إعادة تحجيم الخدمة المدنية، وتحسين إدارة الموارد البشرية وإعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة وخضوعه للمساءلة؛

(ق) الدعوة إلى تعبئة الموارد لدعم الجهود الرامية إلى صياغة استراتيجيات متكاملة لإصلاح الإدارة العامة؛

معالجة المسائل الاجتماعية الحاسمة لبناء السلام

(ر) معالجة نواحي القصور الهامة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، التي تشكل تهديدا مباشرا للاستقرار، وتعبئة الموارد لسد هذه الثغرات؛

(ش) دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإيجاد فرص العمالة للشباب وتمكينهم، ولا سيما عن طريق بناء قدرات المعهد الوطني للشباب.

جيم - الشركاء الدوليون

١ - منظومة الأمم المتحدة

٥٥ - تشجع منظومة الأمم المتحدة وفقا لولايات مختلف الوكالات والبعثة في البلد، وخطط عملها ومهامها وصلاحتها والأنشطة التي تضطلع بها، على القيام بما يلي في غينيا - بيساو:

(أ) دعم تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي، والمشاركة مع مجلس بناء السلام؛
(ب) أن تضع في اعتبارها الأولويات المحددة في هذا الإطار الاستراتيجي في استعراض أو تعزيز الترابط بين الأنشطة والبرامج وخطط العمل، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووثائق العمل ذات الصلة؛

(ج) تعزيز التنسيق بين مختلف الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة، بما يتفق مع آليات التنسيق داخل الإطار الأوسع للشركاء الدوليين، وذلك بهدف تعزيز أوجه التكامل وتجنب الازدواجية في العمل وإهدار جهود الشركاء؛

(د) وضع وتنفيذ نهج يراعى توطيد السلام في تصميم الأنشطة وتنفيذ البرامج داخل المنظومة؛

(هـ) الجمع بين الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو مع المبادرات والبرامج لتعزيز التعاون والتنمية على الصعيد دون الإقليمي.

٢ - المؤسسات المالية الدولية والمانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

٥٦ - ضمن إطار أنشطة وبرامج التعاون الجارية والمزمعة، ومع مراعاة الالتزامات ذات الصلة بإعلان الأمم المتحدة للألفية، والعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وحسب الاقتضاء إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، يشجع الشركاء على الأصعدة الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف على القيام بما يلي:

(أ) دعم الجهود المبذولة من حكومة غينيا - بيساو، ومشاركة لجنة بناء السلام وجهود الشركاء الدوليين الآخرين الرامية إلى نجاح تنفيذ هذا الإطار؛

(ب) مراعاة الأولويات والاستراتيجيات المبينة في هذا الإطار في إعداد وتنفيذ ومتابعة مختلف برامج وأنشطة المساعدة والتعاون؛ بما في ذلك من خلال توفير المزيد من المرونة في المبادرات المتعددة الأطراف وذلك لتحرير الموارد بسرعة أكبر، ومراعاة الحالة في غينيا - بيساو كبلد هش خارج من التراجع؛

(ج) مواصلة تقديم الدعم التقني والمادي والمالي لحكومة غينيا - بيساو في جهودها الرامية إلى تنفيذ البرامج الوطنية الجارية، بما فيها الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر وبرنامج إصلاح قطاع الأمن والخطة التنفيذية لمكافحة المخدرات؛

(د) تنسيق المساعدة والجهود التي تبذلها مع جهود الدول الأخرى والشركاء الدوليين والحكومة، بهدف تحقيق التكامل وتفادي ازدواجية الجهود؛

(هـ) الانضمام إلى مجلس بناء السلام في الجهود المبذولة لتكون بمثابة منهج إضافي للدعوة لوضع الاستراتيجيات وتعبئة المزيد من الموارد لغينيا - بيساو؛

(و) ضم جهودها إلى المبادرات والبرامج التي يضطلع بها الشركاء الوطنيون وغيرهم من الشركاء الدوليين، كفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون والتنمية على الصعيد دون الإقليمي؛

(ز) وضع وتنفيذ نهج يراعي توطيد السلام في تصميم الأنشطة وتنفيذ برامج التعاون؛

(ح) مساعدة حكومة غينيا - بيساو، من خلال المساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسات، في جهودها للوصول إلى نقطة الإنجاز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أقرب وقت ممكن بهدف التوصل إلى منح البلد التخفيف الكامل لعبء الديون.

دال - أصحاب المصلحة الآخرون: المجتمع المدني، بما في ذلك الطوائف الدينية، والقطاع الخاص

٥٧ - تشجع حكومة غينيا - بيساو ولجنة بناء السلام أصحاب المصلحة الآخرين على المساهمة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي على النحو المبين أدناه:

١ - المجتمع المدني، بما في ذلك السلطات التقليدية والدينية والمجتمعات المحلية

٥٨ - تشجع مختلف عناصر المجتمع المدني، في ضوء ولاياتها وأهدافها ومهامها، على القيام بما يلي:

(أ) اعتماد أولويات وتحديات بناء السلام المبينة في هذا الإطار الاستراتيجي وإدماجها في أنشطتها وبرامجها؛

(ب) المساعدة على تعزيز الحكم الديمقراطي والمشاركة على المستوى الشعبي من خلال جهود الدعوة ومشاركة السكان الوطنيين؛

(ج) الدخول في حوار بناء مع جميع الأطراف الوطنية الفاعلة، بما فيها الأطراف السياسية الفاعلة، وتنفيذ برامج توعية وحملات تثقيفية ترمي إلى تعزيز الحوار السياسي، والمشاركة الديمقراطية، وتعزيز بناء السلام والقيم الثقافية الحيوية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية؛

(د) الإسهام في تعزيز المبادرات الرامية إلى ضمان العمالة المنتجة والعمل الكريم في المناطق الريفية والحضرية داخل الأطر الوطنية مثل الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر؛

(هـ) دعم الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة والشركاء الدوليون من أجل التنفيذ الناجح لبرنامج الحكومة لإصلاح قطاع الأمن عن طريق الدعوة وتعبئة الاهتمام الشعبي ومشاركة السكان الوطنيين، بما في ذلك إعادة إدماج المسرحين؛

(و) وضع آليات لإتاحة وصول جميع المواطنين إلى العدالة على قدم المساواة، بما في ذلك من خلال تنسيق المساعدة القانونية، ودعم المبادرات التي تعزز محو الأمية القانونية بين عامة السكان؛

(ز) بذل جهود تهدف إلى رفع مستوى الوعي والثقة لدى السكان بشأن قضايا سيادة القانون والعدالة، بما فيها العدالة التقليدية والإجراءات القانونية الواجبة؛

(ح) المساعدة على زيادة الوعي بشأن قضايا أدوار ومسؤوليات كل من الدولة والقطاع الخاص في مجال إصلاح الإدارة العامة؛

(ط) التعاون مع الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الآليات والمبادرات لتمكين السكان من الوصول إلى تكافؤ الفرص داخل القطاع العام والقطاع الخاص؛

(ي) تثقيف السكان الوطنيين وإشراكهم على مستوى القاعدة الشعبية في الأدوار والمسؤوليات في الجهود الوطنية الرامية إلى تيسير حصول الفئات الاجتماعية الضعيفة على الخدمات الاجتماعية العامة في مجالي الصحة والصرف الصحي والتعليم ومحو الأمية وتوفير فرص العمل لها.

٢ - المنظمات النسائية

٥٩ - المنظمات النسائية مدعوة إلى إدماج منظور جنساني في جهود توطيد السلام، على النحو الذي حددته مبادرات كالمشاورات الإقليمية والوطنية بشأن المسائل الجنسانية التي أجريت مؤخرا وإلى القيام بما يلي:

(أ) الدخول في حوار مع الأطراف السياسية الفاعلة الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن إدماج منظور جنساني في السياسات الحكومية وبرامج الحكم الديمقراطي والمشاركة؛

(ب) بذل جهود على الصعيدين المحلي والوطني لتسهيل جوانب التكامل الاجتماعي من الإدارة العامة؛

(ج) تعزيز السياسات الرامية إلى استيعاب الأفراد، ولا سيما النساء، في القطاعات الإنتاجية الأخرى للاقتصاد الوطني، بما في ذلك القطاع الخاص؛

(د) تشجيع ودعم المشاركة الفعالة للمرأة في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي للاقتصاد الوطني، بما في ذلك النشاط الزراعي والأعمال الحرة؛

- (هـ) تعزيز توعية المجموعات النسائية ومشاركتها في الجهود المحلية والوطنية لتنفيذ خطة الحكومة لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إعادة إدماج المسرحين؛
- (و) تشجيع المشاركة النشطة للمجموعات النسائية في المبادرات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية ومناهج الاندماج الاجتماعي؛
- (ز) تعزيز آليات الدعوة لضحايا العنف القائم على نوع الجنس، ومنع وقوعه بما في ذلك إنشاء محكمة للعدل للمرأة؛
- (ح) دعم المبادرات الرامية إلى مشاركة المرأة والمجموعات النسائية على الصعيدين المحلي والوطني في مجال إقامة العدل، بما في ذلك العدالة التقليدية؛
- (ط) تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان وصول الفئات الاجتماعية، بما في ذلك النساء، على قدم المساواة إلى برامج التعليم ومحو الأمية، والصحة ومرافق الصرف الصحي وفرص العمل والاندماج الاجتماعي العام.

٣ - القطاع الخاص

- ٦٠ - إقراراً بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به مشاريع وأنشطة القطاع الخاص في إعادة تنشيط الاقتصاد، يشجع القطاع الخاص على القيام بما يلي:
- (أ) تعزيز الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل زيادة القيمة المضافة لمساهمته في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية؛
- (ب) بناء جسر بين إصلاح الإدارة العامة ونمو القطاع الخاص من خلال دعم مبادرات الإصلاح الإداري الحكومي، من خلال الاستثمار في رأس المال والموارد البشرية وتوليد فرص العمل؛
- (ج) الجمع بين الجهود القطاعية الحالية مع البرامج الوطنية الحالية للإنعاش الاقتصادي (على سبيل المثال، الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر)، لزيادة مساهمة مبادرات كل من القطاعين العام والخاص الرامية إلى زيادة الإنتاجية الاقتصادية الوطنية كتدبير من تدابير تخفيف وطأة الفقر.

سادساً - استعراض التقدم المحرز والرصد

- ٦١ - من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي في تطوره، ستقوم حكومة غينيا - بيساو ولجنة بناء السلام، بالعمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة ذوي

الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني، بإنشاء آلية للرصد والتتبع. ولضمان الاتساق وتجميع الموارد، ستستند هذه الآلية إلى آليات الرصد والحدود الزمنية المحددة لورقة استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من الأطر الوطنية من أجل الحد من العبء الإداري الملقى على عاتق حكومة غينيا - بيساو. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم لجنة بناء السلام والشركاء في غينيا - بيساو، باستعراض التقدم المحرز في التصدي لمعالجة أولويات والتزامات بناء السلام المحددة في هذا الإطار الاستراتيجي من خلال مصفوفة للمؤشرات والمعايير المحددة لبناء السلام.

٦٢ - وقد تم تصنيف أولويات هذا الإطار الاستراتيجي إلى فئتين: في الأجل القصير وفي الأجلين المتوسط والطويل. وسيتمثل التركيز الأولي للإطار الاستراتيجي في رصد التقدم المحرز في تنفيذ أولويات الأجل القصير في العامين المقبلين. ومن المتوقع أن يتم في غضون سنتين، وضع مجموعة جديدة من المؤشرات للأجلين المتوسط والطويل.

٦٣ - وستقوم حكومة غينيا - بيساو ولجنة بناء السلام، خلال الاجتماعات نصف السنوية الخاصة بكل بلد والمشاورات المنتظمة مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات هذا الإطار، ولا سيما فيما يتعلق بتعبئة مستويات كافية من المساعدة اللازمة لسد الثغرات الحالية في أولويات بناء السلام. وفي هذه العملية، قد تود الحكومة ولجنة بناء السلام إعادة تقييم وتحديد التزاماتهما، وذلك في ضوء الطابع المتطور لهذا الإطار الاستراتيجي وتحديد القضايا المستجدة الحاسمة لبناء السلام. ومع مراعاة موعد إجراء الانتخابات التشريعية، سيجري الاستعراض نصف السنوي الأول لتنفيذ الإطار في شباط/فبراير من عام ٢٠٠٩.

٦٤ - وسيتمثل هدف اجتماعات الاستعراض نصف السنوي فيما يلي: (أ) استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والالتزامات الواردة في الإطار ومشاركة لجنة بناء السلام مع غينيا - بيساو عموماً؛ (ب) تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الثغرات الرئيسية لبناء السلام التي تتطلب المزيد من العمل؛ (ج) تقييم ما إذا كانت حكومة غينيا - بيساو ولجنة بناء السلام وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة يفون بالتزاماتهم بموجب هذا الإطار؛ (د) استخلاص الدروس وإيجاد ممارسات جيدة؛ (هـ) استكمال الإطار الحالي وتحديد القضايا الناشئة الحاسمة لبناء السلام، حسب الاقتضاء. وستسفر الاجتماعات عن إسداء المشورة وتقديم توصيات بشأن الطريقة التي يمكن فيها لأصحاب المصلحة ذوي الصلة تحقيق التزاماتهم الواردة في هذا الإطار.

- ٦٥ - وستستند عملية الاستعراض نصف السنوية في جزء منها على تقرير مرحلي تضعه حكومة غينيا - بيساو بالتشاور مع جميع الجهات المعنية وبدعم من الأمم المتحدة. وسيتضمن هذا التقرير عدة عناصر أساسية، مثل: (أ) تحليل للاتجاهات يتضمن وصفا للتطورات الهامة في إطار كل مسألة ذات أولوية من مسائل بناء السلام والمجال الشامل؛ (ب) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتبادلة؛ (ج) توصيات لإجراءات المتابعة.
- ٦٦ - وسوف يسبق اجتماعات الاستعراض الرسمي نصف السنوية اجتماعات إحاطة غير رسمية للمجتمع المدني بمشاركة كل من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية. وستتطلع فئات المجتمع المدني بدور هام في زيادة الوعي بالشراكة بين حكومة غينيا - بيساو ولجنة بناء السلام وستساهم في استعراض ورصد هذا الإطار.